

السباق الرئاسي يزيد غموض مستقبل الاقتصاد التونسي

أزمات البطالة والفقر وتفاقم الديون في تقاطع وعود 26 مرشحا



الفقراء أكبر الخاسرين في السباقات السياسية

وكانت تونس قد اتفقت مع الصندوق في مايو 2016 على حزمة من الإصلاحات المؤلمة لمعالجة الإختلالات المزمنة في التوازنات المالية، لكنها لم تات بنتائج إيجابية تعود بالنفع على أكثر من 11 مليون مواطن.

ويؤكد متابعون أن الحرب المعلنة على الفساد في الدولة ظلت شعاعا فقط خاصة مع تأكيد الأوساط الشعبية تقافم ظاهرة الرشوة والتهرب واتساع سطوة المحتكرين في السوق وتدهور الخدمات الأساسية في بعض المناطق.

وتزايدت المؤشرات أيضا حول عجز السلطات عن إنقاذ الشركات المملوكة للدولة الغارقة في الديون، والتي تفاقت نتيجة بطء الإصلاحات والشكاوى من تدني خدماتها بعد أن وقفت الصراعات السياسية حائلا أمام تخفيف أزماتها المتراكمة.

مليار دولار مقابل 770 مليون دولار قبل عام.

وقد فشلت السياسات الاقتصادية المتبعة للحكومات المتعاقبة منذ عام 2011 في إيجاد الحلول الملائمة لمعضلتين أساسيتين وهما البطالة والفقر.

وظلت نسبة البطالة مرتفعة رغم انخفاضها بشكل ضعيف، إذ بلغت بنهاية النصف الأول نحو 15.3 بالمائة مقارنة بنحو 15.4 بالمائة بنهاية العام الماضي، وسط ترجيحات بأن تقفز إلى 15.5 بالمائة بنهاية هذا العام.

كما استقرت معدلات الفقر عند أكثر من 15.2 بالمائة منذ عام 2015، وهو ما يشير تساؤلات بشأن نجاح الحكومة الحالية في تنفيذ خطط الإصلاح المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، على النحو المطلوب.

القطاعية والهيكلية الرامية إلى إعادة ترتيب أو استبدال نموذج التنمية المحلي، هي أهم الأولويات، التي يجب أن يعمل عليها أصحاب القرار في الفترة القادمة.

ولئن شهدت قيمة الدينار تحسنا في الفترة بين فبراير ويوليو الماضيين، فإن ذلك يرجع، بحسب الخبير المحاسب، وليد بن صالح، إلى استقرار احتياطي العملة الصعبة الناتج عن حصول تونس على القروض الخارجية.

وبلغت الاحتياطات بنهاية أغسطس الماضي 17.2 مليار دينار (5.98 مليار دولار) وذلك للمرة الأولى منذ حوالي عامين.

وكانت وزارة المالية قد قالت في وقت سابق إن الموازنة المخصصة لسداد أصل الدين ارتفعت في النصف الأول من العام الجاري بنحو 54 بالمائة لتصل إلى 1.2

عند مستويات مرتفعة للغاية بعد أن كانت في حدود 76.7 بالمائة على أساس سنوي.

وتقتصر الدولة عادة من أجل استثمار تلك الأموال في مشاريع تنموية منتجة، لكن تضطر في معظم الأحيان إلى توظيف جزء منها لسداد أجور موظفي القطاع العام.

وتقول مؤسسات مالية دولية، إن القطاع العام غير منتج في أغلبه، وأنه يلتهم من مخصصات الاستثمار، الأمر الذي يقفم أزمة الديون الخارجية.

وأكدت أحدث بيانات البنك المركزي التونسي الارتفاع المفزع في تكاليف خدمة الديون بنحو 44 بالمائة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام بمقارنة سنوية، وهو ما يزيد الضغوط على الحكومة لمعالجة هذه المشكلة قبل أن تتفاقم أكثر.

ويعتبر بن حمودة أن استعادة نسق الاستثمارات وتفعيل الإصلاحات

تجمع الأوساط الاقتصادية والشعبية التونسية على أن مهمة الساكن الجديد لقرطاج ستكون صعبة للغاية بالنظر إلى الواقع الاقتصادي المتدهور والسجل الطويل للفشل الحكومي خلال السنوات الأخيرة، والذي يقوض مصداقية وعود المرشحين للانتخابات الرئاسية.

والبنية التحتية بنحو 2.5 بالمائة قياسا بالفترة المقابلة من 2018.

ولم يتفاجأ التونسيون بتدهور الخبراء الذين يستشعرون تدهور الأوضاع الاقتصادية منذ بداية الفوضى، التي ضربت البلاد قبل تسع سنوات والتي أدت إلى الإطاحة بالرئيس الأسبق زين العابدين بن علي.

وأجمع خبراء خلال ندوة حول "السياسات النقدية والميزانية والاستقرار المالي في تونس"، نظمتها الجمعية التونسية لخريجي المدارس العليا، مؤخرا على أن الوضع الاقتصادي للبلاد لم يغادر في الإجمال مربع الأزمة ولا تزال الأمور مقعدة.

واختزل الخبير الاقتصادي حكيم بن حمودة الوضع بالتأكيد على أن استقرار البعض من المؤشرات الاقتصادية، من بينها ارتفاع قيمة الدينار أمام العملات الأجنبية الرئيسية وتحسن نسبة العجز في الميزانية، يبقى هشاً.

وشهدت العملة المحلية خلال الفترة الماضية ارتفاعا في قيمتها في السوق الرسمية والسوداء بنحو 2.2 بالمائة أمام اليورو ونحو 3.4 بالمائة أمام الدولار تباينت آراء معظم المحللين حول أسبابه.

ولاحظت "العرب" طلبة الفترة الماضية تحرك سعر صرف الدينار، الذي أثار قلق صندوق النقد الدولي، حيث بلغ 3.17 دينار مقابل اليورو وحوالي 2.86 دينار مقابل الدولار.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية التونسية لوزير المالية الأسبق قوله إن المؤشرات لا تعطي الصورة الحقيقية للاقتصاد "خاصة مع تفاقم الديون وزيادة الإنفاق العام وتدهور وضع المؤسسات الحكومية والصناديق الاجتماعية وتراجع المؤشرات الصناعية والاستثمارات".

وتشير توقعات موازنة 2019 إلى أن حجم الدين العام بنهاية العام سيبلغ حدود 29 مليار دولار، أي ما يعادل 70.9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

وهناك إجماع داخل الأوساط الاقتصادية على أن المؤشرات المتعلقة بالتدابير لا تزال تثير القلق، فهي تبقى

وتظهر البيانات الرسمية للربع الثاني من العام تراجع القيمة المضافة للصناعات العمالية، التي تضم قطاعات من بينها الزراعة ومواد البناء والنسيج بنسبة 0.8 بالمائة بمقارنة سنوية.

كما تقهقر نشاط الصناعات غير المعملية، التي تضم الطاقة والمناجم

وتشير توقعات موازنة 2019 إلى أن حجم الدين العام بنهاية العام سيبلغ حدود 29 مليار دولار، أي ما يعادل 70.9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

وهناك إجماع داخل الأوساط الاقتصادية على أن المؤشرات المتعلقة بالتدابير لا تزال تثير القلق، فهي تبقى



رياض بوعزة صحافي تونسي

تونس - اعتبرت مجموعة من الخبراء في تونس الوجود، التي يطلقها المرشحون مع بدء حملات الانتخابات الرئاسية المدكرة، جوفاء وغير قابلة للتحقيق حتى على المدى القصير.

ولعل أكثر الملفات حساسية أمام الرئيس المقبل تلك المتعلقة بكيفية تعديل مسار الاقتصاد الهش، والذي لم يستطع أحد حتى اليوم إخراجه من عنق الزجاجة رغم كل المحاولات.

ويدات حملات 26 مترشحا للرئاسة أمس وسط حالة من عدم اليقين، رصدتها "العرب" بين مختلف شرائح المجتمع التونسي، في قدرة أي منهم على الوفاء ببرنامجه لإتقاذ البلاد من أزماتها الاقتصادية المزمنة.

ورغم انتعاش قطاع السياحة بشكل كبير قياسا بالعام الماضي، لم يتجاوز نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأول من هذا العام نسبة 1.1 بالمائة، الأمر الذي يعكس استحالة بلوغه تقديرات موازنة 2019 عند مستوى 3.1 بالمائة.



حكيم بن حمودة

استعادة نسق الاستثمار وتفعيل الإصلاحات أولويات

وليد بن صالح

ارتفاع احتياطات العملة الصعبة ناتج عن القروض الخارجية

الجزائر تحرر أرصدة شركات المتهمين بالفساد

ومنذ أسابيع، تكرر احتجاجات ووقفات لعمال وموظفين بشركات تابعة لرجال الأعمال المحبوسين إثر عدم تلقيهم رواتبهم منذ أشهر.

وكان الرئيس عبد القادر بن صالح، ورئيس الوزراء نور الدين بدوي، قد تعهدا باتخاذ تدابير لحماية المؤسسات التي جرى توقيف أصحابها في إطار تحقيقات فساد حافظا على استمرار النشاط والإنتاج وحماية الوظائف.

وتسود حالة من الشلل في العديد من المؤسسات الخاصة، بعد سجن مالكيها، وبينها مصنعا لجميع السيارات والمركبات في ولايتي تيارت وغيلزان المملوكان لرجلي الأعمال طحكوت وعولي.

الجزائر - أعلنت الحكومة الجزائرية أنها ستفرج قريبا تجميد الأرصدة المصرفية لشركات عدد من رجال الأعمال المعتقلين بتهمة تتعلق بالفساد والإثراء غير المشروع، بسبب علاقاتهم الوثيقة بنظام الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

ونسبت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية إلى وزير المالية محمد لوكال قوله إن "تعيين السلطة القضائية لمختصرين إداريين مستقلين من أجل تسيير الشركات التابعة لرجال الأعمال المعتقلين سيسمح برفع التجميد عن الحسابات المصرفية لها في وقت قريب".

وأكد أن رفع التجميد عن أرصدة هذه الشركات سيسمحها من العودة سريعا لتسيير منتظم لنشاطاتها، كما سيسمح تلقائيا لها بدفع متأخرات رواتب الموظفين والعمال.

وكانت النيابة العامة في الجزائر قد أعلنت الأسبوع الماضي عن تعيين مشغلين إداريين لتلك الشركات بعد تصاعد الضغوط الاجتماعية بسبب شلل وظائف آلاف العاملين فيها وتوقف رواتبهم.

وأشار بيان النيابة العامة إلى أن القرار جاء "سعيًا للحفاظ على استمرارية نشاطات تلك المؤسسات وضمان مناصب المشغل وللوفاء بما عليها من التزامات تجاه الغير".

وجاء تعيين السلطات لسيريين إداريين لشركات خاصة بوجد أصحابها في السجن، بعد تجميد أرصدةها البنكية من طرف القضاء، وتعذر عليها متابعة أنشطتها أو صرف رواتب موظفيها.



محمد لوكال

ويعتبر مجمع وت.آر. اتش-بي المملوك لرجل الأعمال علي حداد، أكبر المتضررين من إجراءات التحفظ، حيث عرضت العائلة التي تملكه، أسهمها في نادي اتحاد الجزائر لكرة القدم للبيع.

كما عرضت للبيع المجموعة الإعلامية "وقت الجزائر" لتخفيف الأزمة التي تمر بها مجموعة الأشغال العمومية نتيجة تجميد الحسابات البنكية.

وتسعى الحكومة عبر الخطوة إلى تفادي انفجار اجتماعي يمكن أن يفاقم حالة عدم الاستقرار السياسي بالبلاد.

الصين تعمل لتخفيف أزمة الكهرباء العراقية

انسحاب الشركة من الموقع وتوقف العمل نهائيا.

وأوضح البازي أن الشركة الصينية استأنفت العمل منتصف العام الماضي بعد توقف استمر 4 سنوات، بعد توفير كل المتطلبات الأمنية واللوجستية التي تساعد على تنفيذ العمل بدقة وفي وقت زمني محدد.

وأشار إلى أن نسبة إنجاز العمل تبلغ حاليا نحو 80 بالمائة من مجموع الأعمال الكلية للمشروع، الذي من المتوقع أن ينجز في نهاية العام المقبل مما سيضيف إلى الشبكة الوطنية للكهرباء نحو 1260 ميغاواط وهي إضافة كبيرة لإنتاج الطاقة الكهربائية في العراق.

وتتكون المحطة، التي تبلغ كلفة إنشائها 1.2 مليار دولار، من وحدتي إنتاج طاقة كل واحدة منها 630 ميغاواط وتعمل بوقود الغاز الطبيعي أو بمزيج من النفط الخام وزيت الوقود الثقيل.

وأشاد مدير المحطة بتقدم العمل وحرص الجانب الصيني على تنفيذ المشروع وفقا للمواصفات العالمية الرصينة والدقيقة التي تضمن الوثوقية العالية عند التشغيل والتي بإمكانها تحمل جميع الظروف والتقلبات الجوية في العراق.

وتكشف البازي عن أن المحطة بعد انتهاء العمل فيها ستبقي معظم احتياجات محافظة صلاح الدين وشمال بغداد وغرب محافظة ديالى عند ربطها بالشبكة الوطنية للاستفادة من عامل المناورة بالإنتاج وتعدد المغذيات في المناطق المختلفة.

ويعاني العراق من أزمة في التيار الكهربائي نتيجة تدمير البنية

المحطة وتصنيع وتجهيز جميع المعدات وتنفيذ أعمال الإنشاءات المدنية والميكانيكية والكهربائية، إضافة إلى عمليات الفحص والتشغيل والصيانة بعد إنجاز المشروع.

ونسبت وكالة شينخوا الصينية إلى مدير المشروع المهندس باسم البازي قوله إن "العمل في المشروع بدأ في أغسطس 2012 وإن الشركة حققت تقدما ملحوظا في المسار المخطط للعمل في ذلك الحين".

وأضاف أن إنجاز المحطة كان يفترض أن يكون خلال 3 سنوات ونصف السنة، لكن سيطرة تنظيم داعش على المنطقة في منتصف عام 2014 أدت إلى

انسحاب الشركة من الموقع وتوقف العمل نهائيا.

وأوضح البازي أن الشركة الصينية استأنفت العمل منتصف العام الماضي بعد توقف استمر 4 سنوات، بعد توفير كل المتطلبات الأمنية واللوجستية التي تساعد على تنفيذ العمل بدقة وفي وقت زمني محدد.

وأشار إلى أن نسبة إنجاز العمل تبلغ حاليا نحو 80 بالمائة من مجموع الأعمال الكلية للمشروع، الذي من المتوقع أن ينجز في نهاية العام المقبل مما سيضيف إلى الشبكة الوطنية للكهرباء نحو 1260 ميغاواط وهي إضافة كبيرة لإنتاج الطاقة الكهربائية في العراق.

وتتكون المحطة، التي تبلغ كلفة إنشائها 1.2 مليار دولار، من وحدتي إنتاج طاقة كل واحدة منها 630 ميغاواط وتعمل بوقود الغاز الطبيعي أو بمزيج من النفط الخام وزيت الوقود الثقيل.

وأشاد مدير المحطة بتقدم العمل وحرص الجانب الصيني على تنفيذ المشروع وفقا للمواصفات العالمية الرصينة والدقيقة التي تضمن الوثوقية العالية عند التشغيل والتي بإمكانها تحمل جميع الظروف والتقلبات الجوية في العراق.

وتكشف البازي عن أن المحطة بعد انتهاء العمل فيها ستبقي معظم احتياجات محافظة صلاح الدين وشمال بغداد وغرب محافظة ديالى عند ربطها بالشبكة الوطنية للاستفادة من عامل المناورة بالإنتاج وتعدد المغذيات في المناطق المختلفة.

ويعاني العراق من أزمة في التيار الكهربائي نتيجة تدمير البنية

1200 مهندس وعامل صيني بمساعدة نظرائهم العراقيين في العمل على إنجاز محطة كهرباء صلاح الدين الحرارية في منطقة الجالسية قرب مدينة سامراء شمال العاصمة بغداد.

وتعد المحطة واحدة من أكبر المحطات التي تسعى وزارة الكهرباء لتنفيذها في أنحاء العراق من أجل زيادة إنتاج وتوليد الطاقة الكهربائية للوصول إلى مستويات تكفي للاستهلاك المنزلي وتشغيل المشاريع الصناعية المتوقفة في مرحلة لاحقة.

وكانت الوزارة قد تعاقدت مع شركة الصين لهندسة الماكينات لتصميم



شبكة مترهلة تبحث عن حلول جديدة